الانتاج الوطني ، اكثر مما خضعت لميكانية تطور الصناعة العربية تحديدا ، فمن جهة جاء نمو حجم العمال العرب الموصوفين ،كمحصلة التطور الخاص الذي شهدته الصناعة العربية التي شهدت اتجاها عاما نحو التمركز الراسمالي في السنوات الاخيرة ، وظهور شركات الامتياز ، التي كان بعضها للعرب او للانجليز ، ونمو المرافق العامة الحكومة ، وخاصة قطاعات المواصلات ( السكة الحديدية ، الميناء ) ، والخدمات العامة ، ومرافق اخرى ( مصفاة البترول ) وقطاع البناء. يحيط بهؤلاء العمال الموصوفين، قطاعات عمالية كبيرة ، بعضها ذات سمات حرفية ( مؤسسات يعمل بها أقل من ٤ أشخاص ) وعمال المشاريع العامة ، معسكرات الجيش البريطاني ، عمال مياومون ، والاخرون هم من صفوف ريفية وزراعية يعتمدون على الطاقة البدنية والعمل اليدوي في المشاريع العامة باختلاف قطاعاتها(٢٦) .

ومن نافلة القول ان العمال العرب في مختلف القطاعات كانوا يرزحون تحت وطأة أوضاع اجتماعية ومادية ومعنوية غاية في الاجحاف ، اذ مع تفاوت اجور العمال بين قطاع وآخر وتفاوت اجور جميع الفئات من فترة الى اخرى طبقا للاوضاع العامة ( حرب ، سلم ) ، الا انها كانت بصورة أساسية تعبر عن مستوى متدن من الدخل ، وتتحدث بعض التقارير ( تقرير سيمبسون ، شهادات النقابي الفلسطيني جورج منصور وغيرهما) عن الاوضاع المزرية للعمال العرب ، كما تقدم لنا الاحصاءات المتوافرة حول فترات مختلفة صورا عن التمايز الحاد والصارخ بين مستويات المعيشة عند العمال اليهود وأقرانهم العرب . فمن جهة كانت ساعات العمل تبلغ اكثر من ٥٠ ساعة اسبوعيا لدى ٧٠ ٪ من العمال ، فيما نجد بعض المؤسسات تستخدم عمالها حوالي ٨٤ ساعة اسبوعيا(٢٧) .كما كانت الامية تسود صفوف العمال ( كان ٩٣ ٪ من العمال أميين )(٢٨) . ويعيش قطاع كبير من العمال في مساكن او اكواخ غاية في السوء، دون أي لون من الوان الضمانات ، كذلك كانت التقارير الموضوعة حول اوضاع الجماهير اثناء الاضطرابات السياسية ، والشهادات المسجلة امام اللجنة الملكية ، تقدم صورا عن ضآلة دخول العمال العرب في فلسطين ، وحتى الدراسات التي قامت بها حكومة الانتداب تعترف بارتفاع تكاليف المعيشة عن مستوى الدخل المتوسط(٢٩) .

ومن احصاء حكومي للاجور اليومية للعمال في الصناعات العربية واليهودية كما هو عام ١٩٣٧ ، نلاحظ ان زيادة اجور العمال اليهود على أجور العمال العرب كانت بنسبة ١٤٥،٦ ٪ كمعدل عام ، وكانت في بعض الصناعات تصل الزيادة الى ٤٣٣،٣ ٪ ، وبعضها الى ٢٣٣،٣ ٪ ، وبعضها الى ٢٤٧،٨ ٪ (٣٠) . غير ان هذا التفاوت في الاجور بين العمال العرب والعمال اليهود الراجح لصالح الاخيرين ، لا يتجه نحو التعادل او نحو الثبات ، بل هو يسير صعودا باتجاه زيادة حدة التفاوت، ففي عام ١٩٤٢ كانت نسبة أجور العامل اليهودي للعامل العربي ٢٠٧ ٪ (٣١) .

اما عن حالة البطالة التي يعاني منها العمال العرب بفعل تقلقل الاوضاع العامة في البلاد ، ووضع بعض المؤسسات او المشاريع الكبرى المؤقت ( ورش ، مشاريع الجيش، مؤسسات وقطاع الحرب ) ، فهي لم تكن موضع دراسة دقيقة، على العكس من اوضاع العمال اليهود التي كانت ترصد من قبل الهستدروت وتسجل اعداد العمال العاطلين عن العمل . مع ذلك فان الاحصاءات المتوافرة في عام ١٩٣٧ حول عدد العمال العاطلين عن العمل في سبع مدن مختارة تشير الى ان ٢١،٠٠٠ عامل عربي في حالة بطالة، يقابلهم ١٢،٠٠٠ عامل يهودي يعيشون بطالة كاملة او جزئية(٣٢) .

هذه بصورة عامة ، أوضاع القطاع العمالي الصناعي العربي في فترة الانتداب البريطاني ، وبوسعنا أن نتصور أوضاع القطاعات العمالية الاخرى المرتبطة بمؤسسات غير صناعية ، والتي لا بد أن تكون غاية في التردي والسوء على كافة المستويات .